الدكتور أمين صالح

خسائر لبنان 147 مليار دولار : الإنقاذ بالاسترداد

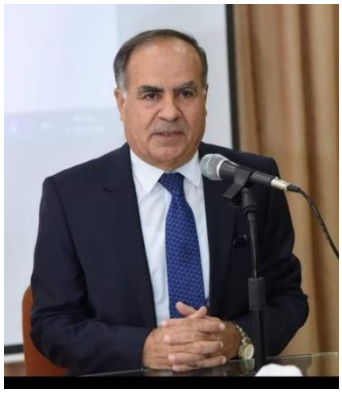

الدولة مفلسة , والاقتصاد منهار, والنظام المصرفي أفلس وسقط, وسعر صرف العملة الوطنية تهاوى بسرعة وينذر بالمزيد والفقر سيطر على الأسر, والجوع على الأبواب , فلا مسؤول يهتم يسأل ويُسأل ولا راعي يرعى، الفوضى قد تصبح شاملة إن لم تتدحرج الى انهيار امني . والكيان اللبناني قد يهدد بالسقوط .

لذلك لا بد من ان نفكر ونبدع حلا , خطة إنقاذية فيما يلي عناوينها العامة .

إن الخطة الإصلاحية الاقتصادية التي نقترحها تستند أساسا الى المعطيات الرقمية الواقعية والعلمية والموضوعية، على ان يؤخذ في عين الاعتبار ما يظهره التدقيق المالي والمحاسبي والجنائي من حقائق ما تزال مستورة، ويتم تعديل الخسائر وفقاً لها.

كما ان الخطة تنطلق من الخيارات المتاحة امام لبنان للخروج من الإفلاس والانهيار. وهي خيارات محدودة جدا، ذلك انه ليس لدى لبنان سوى الخيار اللبناني الداخلي، حيث ان الحل لا بد ان يكون لبنانياً داخلياً، ذلك ان الخيار الخارجي فضلاً عن انه يمس بالسيادة الوطنية فإن شروطه قد تكون قاسية وغير قابلة للاحتمال.

على ان يبقى الخيار الخارجي مفتوحاً للمساعدة غير المشروطة، إذ أن بعض شروط الخارج قد تؤدي الى المس بوحدة لبنان وامنه واستقراره واقتصاده ولبنان بغنى عن ذلك.

إن الخيار الداخلي للحل، يقتضي النظر اليه على انه الخيار الأفضل لجميع اللبنانيين، انطلاقا من حرص اللبنانيين على سلامة ووحدة الدولة اللبنانية، وعلى تضامنهم في زمن المحنة، لمواجهة أقسى حالة اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية يواجهها لبنان منذ نشأته الى الآن.

هذا فضلا على ان هذا الحل يقوم على المساواة بين اللبنانيين في التضحية، وفقاً لقدرة كل منهم على المساهمة في هذه التضحية، وهو خيار عادل في توزيع الخسائر بين جميع من استفاد من أرباح ومكتسبات، إذ لا يمكن القبول بأن يتحمل فقراء لبنان ومعوزيه وطبقته الاجتماعية المتوسطة تبعات هذا الحل، إذ يتوجب على جميع من استفاد من فوائد الدين العام ومغانم السلطة أي كانت مسمياتها ان يتحملوا التضحية الكبرى وهذا واجب وطني عليهم، وندعوهم الى القبول بهذا الحل طوعاً واقتناعاً قبل ان يصبح هذا مقروضاً قسراً ، عملاً بمبدأ الغرم مقابل الغنم.

في أسباب الإفلاس والانهيار

اولاً: النظام السياسي الطائفي الذي قام على تحاصص المناصب والمراكز والوظائف على أساس طائفي مذهبي، معطلاً الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني ومعطلاً الرقابة السياسية والإدارية والشعبية على أداء السلطات كافة وادى كل ذلك الى عدم الاستقرار السياسي.

ثانياً: الاختلال الاقتصادي: الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد ريعي يقوم على قطاع الخدمات والتجارة والفوائد ويبتعد عن الاقتصاد الحقيقي المنتج زراعياً وصناعياً وتكنولوجيا.

فتدنى معدل النمو الاقتصادي وتراكمت الثروات والمداخيل في ايدي قلة من الافراد وارتفعت نسبة البطالة وزادت الفوارق الاجتماعية وانتشر الفقر والحرمان.

ثالثاً: الفساد: تنامت ظاهرة الفساد في لبنان بأنواعه واشكاله المختلفة من الفساد السياسي الى الإداري الى الاقتصادي الى المالي وحتى الى القضائي.

رابعاً: العجز في المالية العامة

إن المال العام مهدور ومنهوب ومسروق، فقد استباحت السلطة حرمته، وخرقت في جبايته وانفاقه الدستور والقوانين:

1- الانفاق الحكومي بدون موازنات منذ العام 2006- حتى العام 2017 وبلغت قيمته حوالي 121 مليار$.

2- عدم انجاز الحكومة للحسابات المالية بطريق صحيحة منذ العام 1993 حتى العام 2017.

3- الاستقراض (دين عام) بدون إجازة من مجلس النواب بلغت قيمته حوالي 24 مليار $.

4- الانفاق خلافا لأحكام قانون المحاسبة العمومية بواسطة الاتفاقات الرضائية، وبعيداً عن إدارة المناقصات في التفتيش المركزي.

5- العجز المستدام في المالية العامة (بين واردات الدولة ونفقاتها) بلغ حوالي 36 % كمتوسط عام.

6- الفوائد المرتفعة عن الدين العام التي وصلت الى 38% وكمتوسط تراوحت معدلاتها بين 5 و21%

في حين ان الفوائد العالمية تراوحت بين 0,56 و6,43 %.

7- تركز الانفاق العام في ثلاثة بنود رئيسية منذ العام 1993 حتى 2019 منه وهو إنفاق استهلاكي:

- الفوائد على الدين العام بلغت حوالي 86 مليار $ ما يعادل 36% من الانفاق الحكومي

60% من واردات الخزينة.

- الرواتب والأجور بلغت حوالي 74 مليار دولار ما يعادل 31% من الانفاق العام.
- نفقات تشغيل الكهرباء وبلغت حوالي 25,6 مليار دولار ما يعادل 11% من الانفاق العام.

8- انخفاض الانفاق الاستثماري فلم يتجاوز 7% من الانفاق الحكومي العام.

9- الانخفاض في الإيرادات العامة:

بلغت الإيرادات العامة حوالي 154 مليار $ وهي منخفضة بسبب:

أ – عدم العدالة الضريبية: 76% منها ضرائب مباشرة يتحملها الفقراء ومتوسطي الدخل و24% ضرائب مباشرة يتحملها الأغنياء ومتوسطي الدخل

ب- التهرب الضريبي

ج- الإعفاءات الضريبية الواسعة

د- عدم كفاءة الإدارة الضريبية سواء في عملية التحقق الضريبي او في التحصيل الضريبي

وفقاً لما تقدم فإنه من الثابت بأن المشكلة الأساس في السياسة المالية والنقدية للدولة كانت في الفوائد المرتفعة التي تكبدتها الخزينة اللبنانية.

إن معدلات الفوائد على الدين العام كانت مرتفعة جداً وتشكل عائقاً امام حركة الاستثمار.

ما هدد باستمرار حركة الركود الاقتصادي، ولقد تبين ان أسعار الفائدة غير محكومة بقواعد السوق

(العرض والطلب) بل يتحكم في تحديدها مصرف لبنان وجمعية المصارف بالاتفاق مع وزارة المالية

خامساً: الهندسات المالية

أجرى مصرف لبنان هندسات مالية لصالح 35 مصرف تجاري بلغت قيمة الأرباح التي حققتها المصارف من هذه الهندسات حوالي 5,5 مليار دولار.

إن هذه الأرباح شكلت خسارة للمصرف المركزي وبالتالي خسارة على خزينة الدولة وعلى المكلف اللبناني دون ان يقابلها أي عائد للدولة او للمصرف المركزي.

سادساً: الضريبة على فوائد الدين العام بين الاعفاء والانخفاض

1- اعفت الدولة فوائد الدين العام من الضريبة منذ العام 1993 حتى 30 /2003/1.

2- اخضعت الفوائد بعد ذلك لضريبة نسبية بمعدلات خفيفة تراوحت بين 5 و7 و10%.

3- اعفيت سندات اليورو بوند خلافاً للقانون من الضريبة عن العام 2004 حتى العام 2019 حيث

اعفيت نهائياً.

4- بلغت الضرائب الفائتة على الدولة حوالي 2,4 مليار دولار.

سابعاً: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وفوائد الدين العام

1 - بلغ عجز الموازنة العام منذ 1993 حتى 2019 ما مجموعه 120,804 مليون ل.ل.

2 - بلغت الفوائد عن ذات الفترة 128230 مليون ل.ل.

3- بلغت نسبة الفوائد الى العجز 106%.

إن عجز الموازنات العامة هو عبارة عن فوائد الدين العام.

ثامناً: الفرق في معدلات الفوائد اللبنانية والعالمية

بلغ الفرق في فوائد الدين العام اللبناني بين مستويات أسعار الفوائد في لبنان والعالم حوالي 58 مليار دولار أميركي.

تاسعاً: الدين العام حتى نهاية 2019

1- بلغ اجمالي الدين العام حوالي 138150 مليار ل.ل ما يعادل 92 مليار دولار.

ويشكل حوالي 173 % من الناتج المحلي وهو موزع كما يلي:

- الدين بالعملة المحلية 87279 مليار ل.ل ونسبته 63%
- الدين بالعملة الأجنبية 50871 مليار ل.ل ونسبته 37%

2- الدائنون الرئيسيون

- مصرف لبنان 41 مليار دولار 45%
- المصارف التجارية 32 مليار دولار 35%
- حملة سندات اليورو بوند 8 مليار دولار 9%
- مؤسسات عامة ومتعهدون 7 مليار دولار 8%

في الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي

1- الخسائر

أ- الإعلان عن الخسائر المالية بصورة مبدئية وقدرها 132 مليار دولار

2019/12/31

2020/8/31

1- خسائر الدولة = الدين العام = 92 مليار دولار 94 مليار$

2- خسائر البنك المركزي = 40 مليار دولار 54 مليار $

المجموع 132 مليار دولار

148 مليار $

ب- البدء فوراً بتأمين مصادر تغطية هذه الخسائر وتوزيعها بين الدولة والمصرف المركزي والمصارف التجارية وحملة سندات اليورو بوند والمودعين ولا سيما الكبار منهم الذين يمثلون 2% من المودعين على النحو التالي:

البيان	القيمة / مليار دولار
1- استخدام راس مال البنك المركزي	3,759
2- استخدام راس مال المصارف التجارية	20,723
3- استرداد الهندسات المالية	5,5
4- استرداد الزيادة في الفوائد المدفوعة على الدين العام من المعدلات العالمية ويتم توزيعها بنسبة حصة كل من الدائنين من الفوائد في كل سنة منذ العام 1993	58
	5,2

5- استرداد عائدات الأملاك العامة البحرية (أ) 6- استرداد سندات اليورو بوند غير المحمولة من المصرف والمصارف (ب) 7- استرداد نسبة 38% من الأموال المحولة الى الخارج والتي تم تحويلها من مجموعة ال 1% من المودعين وقدرها 14,217	6,715 5,4
8- الضريبة الفائتة على الفائدة على سندات اليورو بوند	2,4
المجموع	107,697

الباقي 24 مليار $ يبقى على عاتق الدولة وهو يعود الى

- مؤسسات عامة 7,45 مليار
- سندات خاصة 2
- قروض ثنائية 2
- قروض باريس 3 0,17

المجموع 11,62 < 12

- مصرف لبنان 12

- الدين الباقي لمصرف لبنان هو في الحقيقة مقابل ما يستحق للخزينة اللبنانية على مصرف لبنان وهو

الفروق بين ما يوازي موجودات المصرف من ذهب وعملات اجنبية بالسعر القانوني وبين السعر الفعلي لشراء او بيع هذه الموجودات وذلك وفقاً لأحكام المادة 115 من قانون النقد والتسليف التي قضت بفتح حساب خاص باسم الخزينة اللبنانية بهذه الفروق. ويستعمل هذا الحساب باستهلاك سندات الخزينة.

أ- يقتضي اجراء تسوية على اشعال الأملاك العامة البحرية من العام 1994 وحتى 2019, ونقدر بالمتوسط العائد السنوي ب 200 مليون دولار وهي الاحتمال الأقل كلفة بالرغم من انه حاليا أكبر بكثير

ب- استرداد سندات اليورو بوند من المكتتبين من غير مصرف لبنان والمصارف التجارية بالسعر السوقي:

8,39 مليار $ x 0,20 سنت لكل دولار = 1,675 فيكون الوفر 6,715 مليار دولار

2- تأليف هيئة للتدقيق المحاسبي والمالي والجنائي في حسابات مصرف لبنان وحسابات الدولة اللبنانية مؤلفة من:

- ديوان المحاسبة / مدققي الحسابات /
- نقباء خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
- شركة تدقيق لبنانية

3- تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان

4- وقف دفع فوائد الدين العام فوراً

5-استرداد الفرق في فوائد الدين العام بين المعدلات المحلية والمعدلات العالمية.

6- استرداد مبلغ الهندسات المالية التي أجراها المصرف المركزي لصالح المصارف التجارية مع فوائدها.

7- استرداد الضريبة الفائتة على فوائد سندات الدين العام منذ عام 1993 حتى 2019 مع فوائدها.

8- توزيع فرق الفوائد المستردة على فئات الودائع في المصارف من 50 ألف دولار أميركي وما فوق بمعدلات تبدأ من 11% وتنتهي ب 38 % وعلى الأموال المحولة الى الخارج من حزيران 2019 حتى شباط 2020.

9- - - إعادة هيكلة الدين العام المترتب لصالح المصرف المركزي والمصارف التجارية بما يتوافق مع البنود المذكورة أعلاه

10- إعادة هيكلة النظام المصرفي عن طريق الاندماج بين المصارف، وإعادة رسملة المصارف بما يتوافق مع عملية إعادة هيكلة الدين العام المتوجب للمصارف على الدولة وزيادة

راس مال المصارف من أموال المساهمين وكبار المودعين الذين تزيد ودائعهم عن 1 مليون $ ومن يرغب من متوسطي وصغار المودعين

11- وضع الحجز الاحتياطي والتجميد الاحترازي المؤقت على الأموال المنقولة وغير المنقولة وعلى الحسابات المصرفية العائدة لكل من تولى المسؤولية في الدولة والسياسيين والموظفين الكبار ومديري المرافق العامة وعائلاتهم ومتعهدي ومقاولي الصفقات العمومية وعائلاتهم وأصحاب المصارف ورؤساء مجالس ادارتها ومديريها العامين، ورفع السرية المصرفية وكافة الحصانات عنهم ومنعهم من التصرف بالأموال المذكورة، واسترداد ومصادرة كافة الأموال التي يثبت قضائياً أنهّا مسروقة أو منهوبة أو مكتسبة بدون مسوغٍ شرعيٍّ.

12- الكشف عن أصحاب وحجم الأموال المحولة الى الخارج خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2019 وما بعد وإخضاعها لأحكام قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والمسألة القضائية لكل من سهل التحويلات المذكورة، ومنع باقي المودعين من التصرف بودائعهم خلافاً للقانون.

13- تصحيح الموازنة العامة للدولة بحيث تكون خالية من أي ضرائب جديدة وفوائد الدين العام، وتخفيض النفقات غير المجدية، وتقدير الواردات بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي المنكمش وتخصيص الوفر الناشئ عن عدم دفع فوائد الدين لإنشاء البنى التحتية وخاصة ألمياه والبيئة والكهرباء بعد حل مشكلتها حلاً جذريا وغيرها.

14- تعزيز الموجودات بالعملة الأجنبية من خلال

أ- استرداد باقي الأموال المحولة الى الخارج في الفترة الممتدة بين حزيران عام 2019 وشباط 2020 وقدرها (18,576 مليار دولار – المبالغ المقتطعة لفوائد زائدة 5,4 مليار $) ما يساوي 13,176 مليار دولار

ب- استرداد 70% من الأرباح الموزعة على حملة الأسهم في المصارف التجارية وادماجها في الأموال الخاصة للمصارف وهذه النسبة مرتكزة الى معايير عادلة وموضوعية قابلة للتنفيذ

إن الأموال المستردة تبقى ملكاً لاصحابها وتسجل في حساباتهم الخاصة او في حصصهم في رأس المال المكتتب به .

15- خفض معدلات الفوائد تدريجيا حتى تصل الى ما بين 1 و2 %, وذلك لغاية تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المنتج والانتقال من الدولرة في الاقتصاد الى اللبننة " من الدولار الى الليرة".

وعدم دفع أي فائدة على الأموال التي تودعها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي ,واعتماد الفائدة السلبية على هذه الودائع تدريجياً .

16- معالجة وضع مؤسسة كهرباء لبنان وذلك:

- منع التعدي على التيار الكهربائي.
- إنشاء معامل لإنتاج الكهرباء بواسطة مناقصة عالمية.

17- إنشاء شركات مساهمة وطنية للقطاعات الاقتصادية التالية:

- النفط والغاز.
- كهرباء لبنان.
- الاتصالات.

يكتتب بها أفراد الشعب اللبناني فقط ولا تتجاوز نسبة الملكية للأسرة الواحدة 0.5% من الأسهم.

18- تسوية أوضاع الأملاك العامة البرية والبحرية وإلغاء التعديات كافة واعتماد مبدأ التأجير على ألا تقل قيمة الإيجار عن 5% من القيمة السوقية للعقارات السائدة منذ العام 1994 وحتى تاريخه.

19- عدم المساهمة بموازنات الهيئات التي لا تتوخى الربح ووقف جميع العطاءات الخاصة.

20- منع التهريب بكافة أنواعه وأشكاله.

21- وقف سياسة الدعم فور تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه

22- توحيد سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة لليرة اللبنانية بعد اتخاذ التدابير المالية والتدابير المذكورة أعلاه.

23- إصدار قانون لضمان الودائع سواء بالليرة اللبنانية او بالعملات الأجنبية على أساس سعر الصرف السائد في السوق ولا سيما الودائع الصغيرة والمتوسطة منها.

24- اعتماد نظام ضريبي حديث وعصري يقوم على الضريبة العامة التصاعدية على الدخل – والضريبة العامة التصاعدية على الانفاق .

25- إخضاع مصرف لبنان للتدقيق المحاسبي من قبل ديوان المحاسبة وإيداع تقارير التدقيق الى كل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب والوزراء ونشر التقرير في الجريدة الرسمية .

إننا ندعو السلطة السياسية في لبنان وكافة القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني الى اعتماد هذا الحل المقترح باعتباره الحل الأعدل والأفضل في ظروف الأزمة الخانقة التي يعاني منها الشعب اللبناني، والمبادرة فوراً إلى تأليف حكومة إنقاذ سياسي اقتصادي بصلاحيات تشريعية استثنائية ولفترة انتقالية، يصار في نهايتها الى اعداد قانون انتخابي جديد تجري على أساسه انتخابات نيابية حرة ونزيهة لتنبثق عنها سلطة جديدة لاستكمال الحل المقترح.

إن الإنقاذ الوطني يستأهل منا جميعاً التضحية العادلة.

الوطن ينادينا، وعلينا تلبية النداء